

الفصل الثالث

شركات التعاون الزراعية

بنوك التعاون

قد علمنا مما تقدم ان شركات التعاون الزراعية كثيراً ما تقوم في آن واحد بالأعمال التي تتوخاها شركات التعاون في الاستهلاك والانتاج والاقتراض متى كانت تلك الأعمال ترمى الى فائدة المرافق الزراعية ولذلك رأينا أن نطلق هذه التسمية العامة « شركات التعاون الزراعية » على جميع شركات التعاون التي تتولى كل الأعمال التعاونية او بعضها على اختلاف انواعها متى كان المقصود بتلك الأعمال نفع الفلاحين. وقد حددنا في ذلك حذو الشارع المصري كما سيحيى في موضعه اجتناباً للارتباك الذي ينجم عن كثرة الأسماء

على ان هناك باعثاً قوياً على توحيد التسمية وهو ان اختلاف الأعمال التي تؤديها تلك الشركات من بيع وشراء ونتاج وتأمين واقراض ونحو ذلك لا يمس في شيء مبادئ التعاون التي تقوم عليها ولا يؤثر على القواعد الرئيسية التي تسير بمقتضاها وغاية ما في الأمر انه ان كان هناك فروق تقتضيها طبيعة الأعمال المختلفة التي تمارسها تلك الشركات فانما تكون في النقط العملية او الفنية التي تلائم كل عمل ولا تخرج في أية حال عن المبادئ المذكورة

ولما كانت شركات التعاون التي انشئت لتدبير وسائل اقراض الفلاحين بالفائدة

المعتدلة هي أقدم شركات التعاون الزراعي وقد تجلّى انفاذ مبادئ التعاون في ثنايا نظامها المحكم على أفضل مظهر فقد رأينا أن نبدأ بوصف نظامها وشرح القواعد التي قام عليها وعلى الأخص لأنه نظام يصالح في مجموعه لشركات التعاون الزراعية على اختلاف أنواع الأعمال التي تتولاها

يتناول الاقراض التعاوني نوعين رئيسيين أولهما الاقراض لآجال طويلة برهن عقارى وهو أقلهما شيوعاً وسنأتى على وصفه فيما بعد والثانى الاقراض لآجال قصيرة وهو الذى يعتمد فيه عادة على درجة الثقة فى المدين او فيه وضامنه معاً مع مراعاة قيمة املاكهما عند الاقتضاء توقعاً لحالة التقصير فى الوفاء . وهو محل كلامنا الآن وقد كان الباعث الأول على انشاء شركات التعاون فى الاقتراض تدبير المال لاقراض أهل الطبقتين الوسطى والأخيرة القروض القصيرة الأجل بالقدر الذى يفي بحاجتهم على شروط معتدلة من حيث سعر الفائدة وطريقة السداد

وقد انشئت بنوك شولز لأداء هذه المهمة للصناع والتجار والعمال ومن جرى مجراهم أما بنوك رايفيزن فانما انشئت لخدمة الفلاحين دون سواهم وما اشتمت الحاجة لهذه البنوك التعاونية إلا لأن البنوك الاعتيادية لم تستطع بمقتضى نظامها وطبيعة عملها أن تؤدى تلك الوظيفة

نعم ان من الصناع والتجار ونحوهم من سكان المدن من لا يعدم سبيلاً للوصول الى البنوك الاعتيادية والانتفاع بمعاملتها ولكن الغالب أن لا يصل منهم الى هذه الغاية إلا من كان على شىء من السعة والشهرة

على ان حالة الفلاحين أشد حرجاً فهم لذلك أشد اضطراباً الى بنوك التعاون من سواهم . وبيان ذلك ان فترة الانتاج فى الزراعة أطول منها فى الصناعة والتجارة فالصانع قد يستعين بالآلات الحديثة على اسراع خطى صناعته بمحض ارادته والتاجر ليس هناك ما يمنعه من تموين مخازنه بضع مرات فى السنة الواحدة وقد يتجر بالمال المقترض ويحصل منه على الربح العاجل . اما الفلاح فقد حددت له الطبيعة أوان الغرس واوان الحصاد فهو مضطر لحرق ارضه واعدادها للزراعة وبذر البنور وخدمة

الزراع وانتظار فعل الطبيعة في انماؤه وحصاد المحصول وبيعه قبل ان يصل الى اجر كده وفائدة المال الذي انفقته وهو في هذه الفترة الطويلة لم يكسب قرشاً ولا بدَّ له من المال لسد ثمن البذور واجرة العمل والأدوات الزراعية والقيام بأود عائلته وماشيته وربما اضطر لسد الضرائب وإيجار الأرض قبل ان يبيع محصوله فان لم يكن لديه من المال المدخر من ثمن المحصول السابق ما يفي بكل هذه الخواج فقد اسقط في يده نظراً لأن دخله غير موزع توزيعاً معتدلاً على شهور السنة بل هو يدخل عليه عادة في شهور يوليو واکتوبر ونوفمبر (الآ في بعض الحاصلات الغير الرئيسية كالخضر والفاكهة ونحوها وهي لا تتفق الآ للقليل من الفلاحين) . نعم ان هناك من الوسائل الصناعية ما يعين على سرعة النضج ولكن ليس لتلك الوسائل من الأثر الفعال في الزراعة ما للآلات في الصناعة فضلاً عن أنها بعيدة المنال الآ لدوى اليسار من الفلاحين

وقد تطول فترة الانتاج في بعض فروع الزراعة فتتعدى السنة الواحدة كما في تربية الماشية فان المهر او الأتان او العجل قد لا يصلح للعمل الآ بعد بضع سنوات من ولادته . أضف الى ذلك أن ثمار الزراعة أكثر ثقلًا وأقل ثباتًا على حال واحدة من ثمار الصناعة والتجارة لما يهدد الزراعة من العوارض المختلفة كقلة الماء أو كثرتة وسوء الأحوال الجوية وفنك الآفات والأمراض بالزراع والماشية وتلف الحاصلات المخزونة الى غير ذلك . كل هذا فضلاً عن تقلب أسعار الحاصلات الزراعية من سنة لأخرى تقلباً كبيراً يفوق حد ما يتناول الصناعة والتجارة عادة من عوامل الكساد أو الرخاء

على أن حاجة الفلاح - والفلاح الصغير بنوع خاص - للمال المقترض لا تقتصر على المفاجآت الكثيرة المترتبة على ظروف الأحوال الزراعية المتقدم ذكرها ولكنها تتعداها الى غير ذلك من الاعتبارات وأخصها تغير أساليب الانتاج الزراعى وما أحدثه فيها العلم من الانقلاب الذى اضطر الفلاح للاستعانة بالآلات الثمينة والأسمدة الكيماوية ومواد غذاء الماشية التى أحدثها العلم وغير ذلك مما يفتقر اليه لاستغلال ارضه استغلالاً راجحاً بحيث زاد رأس المال الذى تقتضيه الأعمال الزراعية عما كان عليه منذ عهد قريب اضعافاً مضاعفة

فهو للفلاح من سبيل لسد تلك الحاجة بطرق باب البنوك الاعتيادية تكون البنوك عادة في المدن الكبرى وهي أكثر إماماً بظروف الأعمال الصناعية والتجارية منها بالأعمال الزراعية ولذلك لا تحسن تقدير مركز الفلاح أو الحكم على قدرته المالية أو تعيين منزلته من الثقة . والاقراض يستدعى بالضرورة توفر الثقة في المدين وسهولة مراقبة حالته واختبار تصرفاته المالية عند الاقتضاء وهذا ما لا يتييسر للبنوك الاعتيادية لقلة إمامها بالشؤون الزراعية في كثير من الأحوال ولبعد المزارع عن المدن وصعوبة تحرى حالة ادارتها وعدم توفر الحسابات المحكمة الوضع التي يسهل مراجعتها والتعويل عليها إلا في الدوائر الزراعية الكبرى وكما توجد كل هذه العقبات في سبيل طالبى الاستدانة من الزراع توجد أيضاً في سبيل الضمان منهم

نعم ان البنوك المالية والتجارية في بلاد زراعى كمصر تضطر بطبيعة الحال الى معاملة الفلاحين لأنهم هم السواد الأعظم من أهل البلاد ولأن المرافق الزراعية لها الشأن الأول في مالية القطر فلذلك لا تجد تلك البنوك مناصاً من الاتصال بالزراعة وتتبع ماجرياتها بعين الاهتمام ولكن جلّ ما تستطيعه من هذا القبيل لا يمكنها من معاملة غير ذوى السعة واليسار من الفلاحين أما صغارهم فلا سبيل لوصولهم اليها نظراً للاعتبارات المتقدمة فضلاً عما يضطر الواحد منهم لتكبده من نفقات الانتقال للمدينة مما قد لا يتناسب مع مبلغ القرض الصغير الذى يطلبه

ولذلك كان الحل الوحيد لهذه العقدة الاقتصادية الكبرى أن يصبح الفلاح مالى نفسه وقد بلغ هذه الغاية بإنشاء بنوك التعاون القروية كما ان بنوك الشعب قد أدت هذه الوظيفة بعينها للصانع والتاجر والعامل من سكان المدن